الصباح الاقتصادية
12
العدد 2469 - السنة التاسعة
الأربعاء 11 شعبان 1437 - الموافق 18 مايو 2016
Monday 18 May 2016 - No.2469 - 9th Year

وفقاً لبيان أصدره البنك المركزي

886 مليون دينار... عجز ميزان مدفوعات الكويت خلال 2015

■ «حساب الخدمات» يشهد ارتفاعاً في العجز ليصل إلى 5774 مليون دينار

■ تراجع قيمة الصادرات النفطية أثر سلباً وبشكل واضح على فائض الحساب الجاري

أصدر بنك الكويت المركزي اليوم البيانات الأولية لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2015، وكذلك البيانات المعدلة لعام 2014، وذلك وفقاً للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي التي أصدرها صندوق النقد الدولي في عام 2009 (BPM6). وتظهر البيانات الأولية لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2015 تراجع الفوائض في الموازين الخارجية، حيث سجل الحساب الجاري (الذي يبين خلاصة المعاملات بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بالسلع والخدمات والدخل الأساسي «الدخل من الاستثمار» والدخل الثانوي «التحويلات الجارية») فائضاً بلغ نحو 1797 مليون دينار خلال عام 2015 (ونسبته نحو 3.9% للناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2014)، مقابل فائض بلغ نحو 15479 ملايين دينار خلال عام 2014 (ونسبته نحو 33.2% للناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2014)، وجاء تراجع فائض الحساب الجاري المشار إليه بصفة أساسية ليعكس تراجع قيمة الصادرات النفطية، بالإضافة إلى زيادة قيمة الواردات السلعية التي دفعت إلى انخفاض فائض الميزان السلعي (الصادرات السلعية ناقصاً الواردات السلعية على أساس فوب)، لتصل قيمة فائض الميزان السلعي إلى نحو 8419 مليون دينار خلال عام 2015، مقارنة بنحو 22059 مليون دينار خلال العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع العجز في حساب الخدمات ليصل إلى نحو5774 مليون دينار خلال عام 2015 مقارنة بعجز بلغت قيمته نحو 5148 مليون دينار خلال العام السابق.

(مليون دينار)

البيان	2014 (بيانات معدلة)	2015 (بيانات أولية)
الحساب الجاري	15479	1797
الحساب الرأسمالي	1095	123-
الحساب الجاري والرأسمالي	16574	1673
(صافي الإقراض+ صافي الإقتراض -)*		
الحساب المالي	16354-	2066-
صافي السهو والخطأ	220-	393
الميزان الكلي	363	886-

موجز لميزان مدفوعات الكويت

البنك المركزي

قيمة فائض الميزان السلعي تصل إلى نحو 8419 مليون دينار مقارنة بنحو 22059 مليونا خلال 2014

وفيما يتعلق بتطورات الحساب المالي لميزان مدفوعات الكويت لعام 2015، فقد تباطأت وتيرة النمو في صافي قيمة الموجودات الخارجية للمقيمين والمدرجة ضمن هذا الحساب، حيث سجل الحساب المالي زيادة في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية بنحو 2066 مليون دينار خلال عام 2015، مقابل زيادة في صافي قيمة هذه الاستثمارات بنحو 16354 مليونا خلال العام السابق.

ونتيجة للتطورات في البنود الرئيسية للميزان، سجل الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت عجزا بنحو 886 مليون دينار خلال عام 2015، مقابل فائض بنحو 363 مليون دينار خلال العام السابق.

وبالنظر إلى وضع ميزان مدفوعات دولة الكويت بشكل أكثر شمولية لياخذ في الاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات الحكومية المسجلة ضمن بند «الحكومة العامة» إضافة إلى التغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع يظهر فائضا بنحو 1619 مليون دينار خلال عام 2015، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 16429 ملايين دينار خلال العام السابق.

«الإصلاح المالي والاقتصادي» تعقد اجتماعها التاسع برئاسة الصالح

بحثت اللجنة العليا لمتابعة وتنفيذ وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي خلال اجتماعها التاسع برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط الوكالة انس الصالح السبل والطرق الكفيلة باستكمال تنفيذ الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح.

وقالت الوزارة في بيان صحافي انه تم الاطلاع خلال الاجتماع على ما تم انجازه حتى الان في شان متابعة تنفيذ الوثيقة منذ اعتمادها من مجلس الوزراء بقراره رقم (333) بتاريخ 14 مارس الماضي.

وحضر الاجتماع الوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة في وزارة المالية صالح الصرعاوي والوكيل المساعد لشؤون المحاسبة العامة عبدالغفار العوضي ومدير ادارة الاقتصاد الكلي هشام جحيل اضافة الى رئيسة وحدة تقييم اداء الاتفاق الحكومي رانيا السال اضافة الى عدد من المستشارين.

وتتالف وثيقة الاصلاح الاقتصادي من ستة محاور حول الاصلاح المالي واعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومشاركة المواطنين في تملك المشاريع واصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية والاصلاح التشريعي والمؤسسي والاجراءات المساندة.

ويتضمن محور الاصلاح المالي في الوثيقة شقين الأول الايرادات ويشمل استحداث ضريبة على ارباح الأعمال والشركات بمعدل 10 في المئة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل 5 في المئة من انشطة إنتاج السلع والخدمات وإعادة تسعير السلع والخدمات العامة وإعادة تسعير مقابل الانتفاع باراضي الدولة وسرعة تحصيل مستحقات الدولة المتاخرة.

ويتضمن الشق الثاني المصروفات ويشمل ترشيد مصروفات كل الوزارات والجهات الحكومية ووقف إنشاء أجهزة حكومية او هيئات عامة جديدة ودمج او إلغاء بعض الهيئات والوزارات والإدارات العامة وإلغاء عضوية الأعضاء المتفرغين بعد انتهاء مدتهم الحالية في المؤسسات والهيئات العامة.

ويشتمل الشق الثاني ايضا على ترشيد الدعم مع ضمان استمراره ووصوله إلى الشرائح المستحقة له وإصلاح نظام اعتمادات الإنفاق الحالي وتطوير طرق إعداد الميزانية وتقييد الأوامر التغييرية في المشاريع العامة ومعالجة سلبيات نظام دعم العمالة.

جانب من الاجتماع

مؤشرات البورصة تغلق على تباين
العون: التركيز على الأسهم القيادية والبنوك كان متوقعا

اقفلت مؤشرات البورصة الكويتية أمس الثلاثاء، على تباين في الأداء، حيث استقر المؤشر السعري في المنطقة الخضراء، بينما تراجع المؤشران الوزني وكويت 15 عند الإغلاق.

وحول الأداء أمس قال المحلل الفني لأسواق المال، نواف العون «لاحظنا التركيز أمس على الأسهم القيادية وأسهم البنوك تحديدا حيث استحوذت على أكثر من 70% من إجمالي السيولة».

وأوضح العون أن التركيز على القياديات والبنوك أمس فنيا مبرر بل ومنتظر ومتوقع، خصوصا وأن هذه التداولات جاءت في منطقة فنية مهمة لتحركات المؤشر الوزني، لتساهم في تمكينه من تجاوز المنطقة التي يمر بها والتي تمثل منطقة مقاومات صعبة تحتاج هذا النوع من العمليات الشرائية المكثفة.

وأضاف أن ما يؤكد لنا التوجه والتركيز على الأسهم القيادية هو ارتفاع السيولة عن معدلاتها أمسية، إلا أن أحجام الأسهم كانت اقل من المتوسط المعتاد بحيث اتجهت نسبة بسيطة من السيولة على عدد محدود من الأسهم الصغيرة أو الشعبية المضاربية، والتي لاحظنا وجودها ضمن الأسهم الاكثر نشاطا من حيث القيمة والكمية.

أيضا، وبحسب العون، نجد أن تحركات بعض الأسهم أحدثت نوع من النشاط على عمليات الشراء والبيع بشكل جيد بعد أن انتهت مهلة السماح للشركات بتصدير بياناتها الفصلية والتي كانت تسبب هاجس قلق للمتداولين وبعض المحافظ والصناديق خشية الإيقاف.

وبالحديث عن الإعلانات، قال العون «أرى أن النتائج الفصلية لهذه الفترة جاءت قريبة من نتائج نفس الفترة للعام الماضي رغم الظروف التي مرت بها الأسواق خلال عام كامل من انخفاض لأسعار البترول وإجراءات التقشف التي اتخذتها الحكومات الخليجية وغيرها من العوامل الأخرى».

وأضاف: «كل تلك العوامل تتعلق بشكل مباشر وغير مباشر بالشركات من خلال تأجيل أو تأخير بعض المشاريع التنموية الكبرى التي تنوي الحكومة تنفيذها أو القيام بها خلال الفترة الحالية، وهذا ما يجعل نتائج الربع الأول منطقية ومعقولة حتى وإن كانت متراجعة بشكل طفيف».

وأوضح إن تلك النتائج قد تطمئن بعض المستثمرين خاصة بعد أن تحسنت أسعار النفط والتي يتوقع الكثير من المحللين أن يستمر ارتفاعها، وإن كان بشكل بطيء، إلى أن تصل مستويات 55 – 60 دولار خلال الربع الثاني أو بداية الربع الثالث.

كما أشار العون إلى أن الانفراجه التي تلوح في الأفق للوضع السياسي في اليمن امر سيعطي استقرارا للمنطقة لتنعكس بالتالي على حركة أسواقها المالية لتخلق نوعا من الزخم لدخول مستثمرين جدد.

من الجانب الفني، قال العون: إن المؤشر السعري لبورصة الكويت سيبقى مذبذبا بين مستوى 5430 و 5290 نقطة خلال الفترة القادمة حتى يتمكن المؤشر الوزني من تجاوز المقاومة التي يواجهها منذ مدة عند 371 نقطة.

وأضاف بان انتعاش الوزني سينعكس بدوره إيجابيا على المؤشر السعري ليساعده على تحقيق المزيد من المكاسب والتي ستكون أول أهدافها عند 5470 ثم 5650 نقطة كهدف ثاني على المدى القريب. وأوضح أن تحقيق السعري تلك الأهداف مرهون باستمرار السيولة بشكلها المتصاعد ليواكب تحركات المؤشرات الرئيسية، وهنا ستشهد تحركات جيدة على المؤشر الوزني لمساعده في تحقيق أول أهدافه عند 383 ثم 397 نقطة كهدف ثاني شريطة أن يبقى بتداولاته فوق منطقة الدعم 347 والتي بكسرها ستكون إشارة سلبية على مواصلة الهبوط.

«الأهلي المتحد» يرفع حصته في المصرف التجاري إلى 64.7 %

بدأت أمس المهلة المحددة لقيام البنك الأهلي المتحد (AUB)، المدرج ببورصة البحرين، بشراء أسهم لزيادة حصته في المصرف التجاري (BCOI)، المدرج ببورصة العراق إلى 64.7%، وفق بيان لبورصة العراق.

وأضافت البورصة العراقية في بيانها أن الأهلي المتحد سيقوم بشراء 25 مليار سهم من أسهم المصرف، لترتفع حصته البالغة 136.79 مليار سهم وتمثل 54.7% من أسهم البنك إلى 161.79 مليار سهم.

وأوضح البيان أن فترة الشراء لمدة شهرين بدأها اليوم الثلاثاء، بوساطة شركة الأهلي المتحد للوساطة لدى سوق العراق.

وتتنوع استثمارات البنك الأهلي المتحد بين البحرين والعراق والكويت ومصر، فضلاً عن فرعه في المملكة المتحدة.

نخبة من رواد القطاع يلتقون في حوار بناء حول «الرؤية والشراكة المستقبلية»
المطوع: «الملتقى الحواري» سيطرح مبادرة تؤسس لعلاقة مستدامة بين القطاع النفطي والخاص

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة استدامة القابضة رئيس اللجنة التنظيمية العليا للملتقى الحواري الأول من نوعه لمناقشة مستقبل العلاقة بين القطاعين النفطي و الخاص، أنه سيتم طرح مبادرة تؤسس لعلاقة فاعلة وايجابية ومستدامة محورها الرؤية والشراكة وذلك في إطار المصلحة العامة التي تعزز من تنافسية الكويت على صعيد تطوير الصناعات النفطية اللاحقة ومواكبة دول العالم بتنويع مصادر الدخل وتعزيز قدرات القطاع الخاص من خلال توسيع رقعة المشاركة .

وبين المطوع أن المؤتمر الذي سينطلق في 29 مايو الحالي في فندق شيراتون الكويت يمثل منعطفا مهما كأول ملتقى حواري يناقش الرؤية المستقبلية ووثيقة التعاون المأمول منها أن تكرس دور أوسع وأكبر للقطاع الخاص في مشاريع القطاع النفطي التي تعتبر أكبر وأهم محفز للاقتصاد الكويتي على الإطلاق في الوقت الراهن ،كما يمثل نقطة انطلاقة في الإتجاه الصحيح داعيا إلى المشاركة في هذا الحوار للخروج بتوصيات ورؤية مشتركة .

وأشار المطوع إلى أن تمويل البنوك لمشاريع القطاع النفطي ليست هي الطموح بل هناك شريحة واسعة من شركات متخصصة في شتى مجالات النفط والطاقة وصناعة البتروكيماويات تتطلع الى رؤية طموحة وبعيدة الأمد حتى تستعد كافة الأطراف على أساس ثابت سواء كان ذلك فنيا أو ماليا وتجهيز التحالفات اللازمة .

ويحظى الملتقى برعاية نائب رئيس الوزراء وزير النفط أنس الصالح إيمانا باهمية دور القطاع الخاص في تنفيذ الرؤية المستقبلية طويلة الأجل لبناء اقتصاد قوي ومتين يخلق فرص عمل منتجة ويعزز من إيرادات الدولة من خلال تخطي مفاهيم الإستخراج وبيع النفط وصولا إلى الاندماج مع التطورات العالمية والدخول والتوسع في المشتقات النفطية والبتروكيماوية وإنتاج الوقود البيئي عالي الجودة للولوج في أسواق عالمية تشترط منتجات بيئة محددة .

وأشار المطوع إلى أن الحوار البناء الذي سينطلق بين القطاع الخاص والنفطي سيناقش جملة تحديات من أبرزها ، السبيل إلى شراكة إستراتيجية بين الشركات الوطنية المحلية وشركات القطاع النفطي وبحث العقبات والحلول لإطلاق تلك الشراكة .

كما سيناقش المؤتمر الرؤية الجديدة لمشاريع الطاقة والنفط... مرحلة ما بعد الإنتاج حيث "الإنتقال من خلال العموميات الى التفاصيل" . مرورا باستعراض النتائج والأهداف من المشاريع الطموحة في قطاع النفط المخطط لها . وإيجابياتها من ناحية انعكاس هذه المشاريع على سوق وفرص العمل وماذا ستحققه من قيمة مضافة ومردود اقتصادي.

كما سيتم التطرق إلى مناقشة السبيل لتخطي العقبات التي تواجة القطاع الخاص وتعرقل أو تؤخر طرح وتنفيذ المشاريع .

«جود العقارية» تلفت الأنظار بجوائزها المميزة

اختتمت شركة جود العقارية فاعليات مشاركتها في معرض النخبة العقاري المقام في ارض المعارض بمشرف بمشاركة نخبة من شركات التطوير العقاري في الكويت والمنطقة واشادت "جود" بهذه المشاركة الفعالة التي اعتبرتها فرصة جيدة للالتقاء بعملاء الشركة وتلبية متطلباتهم عن طريق تقديم العديد من المشاريع العقارية المتميزة ، مشيرا الى ان الشركة قدمت عرضا لمجموعة متنوعة من مشاريعها المختلفة في اسواق تركيا ومصر .

من جهه اخري اجرت جود بحضور مندوب وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز اشكناني وعدد من العملاء والحضور ورجال الصحافة والاعلام بسحب على عدة جوائز قيمة حيث فاز بالجائزه الاولي (سيارة نيسان سنترا موديل ٢٠١٦) السيد ماجد سلطان عجيل الطوق وبالجائزة الثانية طقم ذهب نسائي عيار ٢١ فازت بها وفاء القرنه والفائز بالجائزه الثالثة رحلة الي دبي احمد اسماعيل محمد .

من جانبه قال مدير عام الشركة محمد الرفاعي ان " جود " حققت نسبة مبيعات جيدة ومشاريعها لاقت اقبالا ملحوظا من قبل العملاء ، مشيرا الى ان استراتيجية الشركة تقوم على التوسع الجغرافي وفتح فروع جديدة في عدد من دول المنطقة الخليجية والعربية، إلى جانب دخول أسواق جديدة بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات العملاء على جميع فئاتهم ، لافتا الى ان الشركة تعمل حاليا على الترتيب للمشاركة في عده معارض عقارية محلية وخليجية حيث ستطرح مشاريع نوعية تلبي متطلبات جميع العملاء . وأكد الرفاعي ان جود تهدف من خلال سياستها الحالية لتصدر مركز الريادة في مجال تطوير وتسويق العقارات .

في السياق ذاته قال المدير التنفيذي للشركة احمد الهواري ان "جود" وكما وعوت العملاء بكل ماهو جديد قامت بالتعاقد على مشروعين في كلا من دولة جورجيا والبوسنة عبارة عن منتجعات كاملة على مساحة كبيرة تشتمل على جميع الخدمات المميزة حيث سيطرح المشروعين في السوق الكويتي خلال الشهور القليلة مؤكدا ان الشركة ملتزمة بالمصداقيه والشفافية في التعامل مع العملاء والتنوع في طرح كل المشاريع، لافتا الى ان العقار على قائمة القطاعات الاستثمارية الاكثر نشاطا وامانا في الوقت الراهن.